المبحث الثالث

خيارات وتوجهات مستقبلية

لما كان هدفنا أن تكون مؤسساتنا الجامعية قادرة على تخريج إخصائيين وخبراء أكفاء لمجتمع ، يمتد من القرن الحادى والعشرين على الأقل باعتبار أن المرتكز الاساسى الذى تنطلق منه رسالة الجامعة هو خدمة المجتمع والإسهام فى حل قضاياه ومشكلاته ، فإنه ينبغى عليها أن تنمى نسيجاً موحداً يزيد من مقدرة طلابها على تعاطى الأفكار ، وأن نرتقى بمهاراتهم فى تناول الأشياء ، كذلك ان نزيد فعاليتهم فى التعامل مع الآخرين . وأننا فى حدود هذا الثالوث نحتاج إلى أفكار جديدة قوية ، «طوباوية» و«مضادية» للطوباوية على حد سواء «ومفهومات» ، تتجه إلى الأمام نحو عصر ما فوق الصناعة وما فوق الحداثة ، وليس إلى الخلف نحو مجتمعات أبسط ، كما ينصحنا توفلر[٣٢] .

وتأسيساً على ما سبق ، فإن الجزء التالى ينطلق من توجه مستقبلى تنموى ، يرمى إلى زيادة مقدرة مؤسساتنا الجامعية على تحمل كل تبعاتها ، التنموية والقومية، ورفع درجة اعتمادها على الذات ، وضبط جودتها الشاملة من خلال زيادة كفايتها الداخلية والخارجية ... لذا فسوف نقدم على محاولة وضع بعض الخيارات ، التى ترتكز على هذا التوجه ، وبما لا يتجاوز هذه الكراسة وحدودها ، وباعتبار أن المستقبل هو ما نصنعه نحن .... فقد نرى الخيارات الماثلة أمامنا ولا نراها ، وفى الحالتين نتحمل مسؤولية انحيازنا رؤية وفكرا وعملا . وقبل كل هذا لا يجب أن ننسى أن الجامعة لا تولد بل تخلق . وسوف توزع الخيارات التى نراها لضمان مستقبل زاهر للجامعة على عديد من المحاور ، يمس بعضها الهياكل التنظيمية والإدارية ، ويتناول البعض الآخر هيئات التدريس ويتعرض جزء ثالث للطلاب والبحوث فى حين تتصل بقية الخيارات بالدراسات العليا وبتمويل التعليم الجامعى وسبل الارتقاء بجودته .

ولما كان من المستحيل تصنيف قاطع يضع حدوداً فاصلة بين كل هذه المحاور فرننا نفضل أن تأتى رؤيتنا فى إطار منظور شمولى عام ، قد يعاب عليه – فى بعض الأحيان اقتصاره على تفاصيل تجارب العالم الأول (الغربى) ودول العالم النامى فى أكثر الأحوال ، كما يجب التذكر بأن هناك خيارات أساسية ، لم ترد فى الجزء التالى ؛ لأنه سبق لنا عرضها فى كتابات أخرى متعددة .

١) الاتجاه للأخذ بالهياكل والتنظيمات «التعاونية»[٣٣]:

جاءت هذه التنظيمات فى إطار محاولات تحطيم التقسيمات الفرعية للمعرفة ، فبدأت بعض المؤسسات الجامعية العالمية فى تجريب أساليب مختلفة للتنظيم التعاونى ، والتى تتراوح ما بين السماح للطلاب بالتسجيل المشترك فى مقررات دراسة فى

المؤسسات المستقلة القريبة من بعضها إلى إدماج كل مؤسستين ، يبدو أنهما يركزان على مجالات معينة تتمم كل منها الأخرى[٣٣] . وواضح أن هذا التعاون بين الجامعات يزيد من خصوبة الدراسات الجامعية وتنوعها ، كما يسهم فى تكوين الكوادر العلمية المؤهلة لمعالجة مشكلات مركبة وذات صفة شمولية ، تعجز إمكانات أية جامعة مهما كانت التصدى لها ومواجهتها ، فضلاً عن أن مثل هذا التعاون يسهم فى ابتداع برامج فعالة جديدة ، سواء على مستوى مرحلة البكالوريوس والليسانس أو مرحلة الدراسات العليا .

وفى الوقت الذى نجد فيه شتى الجامعات المتقدمة فى العالم الغربى والشرقى تمد جسور التعاون فيما بينها[٣٤] ، نجد غياب هذا التعاون بين جامعاتنا العربية ، وإذا كانت هناك محاولات ، فهى محاولات محدودة تتم غالباً من خلال اتحاد الجامعات العربية ، ولا تتجاوز مجرد تبادل الزيارات بين أعضاء هيئات التدريس والطلاب أو تبادل المطبوعات الثقافية العامة أو الندوات المشتركة ، فليس هناك استفادة من إمكانات وتجهيزات جامعات كل منها ، وبرامج دراسية مشتركة ، أو تنسيق فى المناهج ، أو نظم دراسية متكاملة أو حتى مجرد شروط واحدة للقبول . ولا يتوقف الأمر على غياب التعاون فى القطر الواحد بين الجامعات المحلية . فالملفت على سبيل المثال أنه على الرغم من وجود أكثر من سبع جامعات بمنطقة القاهرة الكبرى (القاهرة – عين شمس – حلوان – الأزهر – الجامعة الأمريكية ومصر الدولية و٦ أكتوبر وغيرها) فلا يوجد على الإطلاق أية برامج لدرجات علمية مشتركة ، أو أية صورة حقيقية من صور التعاون العلمى فى حقل البحوث والدراسات العليا بينها . فى حين نجد فى كثير من دول العالم صور تعاون وثيق ، بين جامعات لها المقدرة على الاكتفاء الذاتى التام ، ولكنها تسعى للتجويد من خلال التعاون مع جامعات متقاربة جغرافيا معها أو يفصل بينها المحيط .

واتساقاً مع الاتجاه الأصيل للعلوم ، والذى ينمو – كما قدمنا – نحو تقديم مداخل أكثر فعالية فى معالجة مشكلات العلم والمجتمع ، ينبغى أن تبحث نظم عن قنوات وصيغ جديدة تسمح بامتزاج الخبرات والثروات الفكرية المتاحة فى أقسامها ، وتلك الموجودة فى أقسام الجامعات الأخرى وكلياتها . ومن الجدير بالذكر أن هذه التشكيلات التعاونية سوف تقلل من التكلفة الجامعية ؛ وبخاصة تكلفة البحوث والدراسات العليا إلى حد بعيد . كما يمكن لجامعاتنا العربية أن تتجه صوب التعاون العلمى والبحوث المشتركة مع عدد كبير من جامعات ومراكز البحوث المتقدمة فى دول العالم ، مما يوفر دوراً كبيراً من التمويل ، ويخفف الأعباء المالية على الحكومة المركزية ، كما يمكن أن تشارك فى التمويلية بعض منظمات الأمم المتحدة .

وعلى أننا نبدى تحفظا ينبغى اعتباره عند التفكير فى اتباع هذا لاتجاه ، هو أنه مالم يكن هناك اتجاه حقيقى نحو إحداث تعديلات وتغييرات جوهرية فى شكل ومضمون اللوائح الجامعية ، والتى وضعت لتناسب مجتمعاً زراعياً أكثر منها لتناسب حضارة كونية قادمة ، لها من القسمات ما يفرض على مخططى السياسات الجامعية العربية ضرورة إعادة صياغة هذه اللوائح فى إطار مستقبلى ، منطوى على سياسات وبرامج بديلة ، تستطيع أن تتكيف مع مقتضيات الفكر المستقبلى السائدة ، وأن تتجنب كارثة التخلف عن التحولات العميقة فى حضارتها ومجتمعها .

٢) تدارس تجربة جامعات البيئة[٣٥] : وهى صيغة حديثة تستهدف ربط الجامعات بمجتمعاتها على نحو أكثر فعالية ، من خلال استخدام أسلوب حل المشكلات فى تربية الإنسان والفـرد ، واحترام فرديته . والمتتبع لبرامج الدراسة فى هذه الجامعات يجد أنها تقدم فرصا متنوعة للطلاب لدراسة الأنظمة التقليدية ، إلى جانب دراسة طبيعة البيئة الفيزيقية والاجتماعية والفكرية والثقافية من أجل الإسهام فى فهم وحل المشكلات فى هذه المجالات ، ثم تطوير المهارات المهنية التى يتخصصون لها . كما أن البرنامج يسمح للطلاب بالتدريـب علـى تدريس التخصصات التقليدية لطلاب المرحلة الجامعية الأولى ، بالأضافة إلى أنه يسمح لكل منهم بتصميم برنامج فردى للدراسة . وبهذه الطريقة يتاح للطالب أن يعتمد على المصادر والمقررات المقدمة من المنظور الكلى للبرنامج . وعلى سبيل المثال نجد أن برنامج الدراسة العليا بجامعة البيئة فى ويسكونسن جرين باى ، يؤدى إلى درجة ماجستير فريدة من نوعها فى العالم ؛ إذ ترتبط بين العلوم والأداب فى علاقة وطيدة ويطلق عليها (M. E. A. S) أى ماجستير فى الآداب والعلوم البيئية . وهذه الدرجة متداخلة النظم ، وتحترم جوهر الإنسان أى فرديته وذات اتجاهات نفعية بحتة هى خدمة المجتمع ، وهذا يسمح لكل الطلاب بمعونة لجنة الدراسات العليا بالجامعة فى تصميم وتطبيق برنامج للدراسة ، مؤسس على الاهتمامات الفكرية والاحتياجات المهنية لكل منهم .

وعموماً فإن الإطار الداخلى لكل هذه التنويعات لبرنامج الماجستير فى العلوم والأداب يستهدف مساعدة البيولوچيين على التعاون مع الفنانين والاجتماعيين مع الكيميائيين ، ويتيح لعلماء السياسة تبادل الآراء والمواقع مع علماء الإدارة الأعمال أو مع التربويين . ويتيح للجميع – فى النهاية – التعاون والتفاهم مع المواطنين فى خارج الجامعة ، وهذا ما يستهدفه أسلوب الأنظمة المتشابكة والمتبادلة ، كما أنها تقـدم التجسيد الحى للدعوة الصادقة ، التى تستهدف إدخال التعليم أو التربية المتداخلة إلـى جامعاتنا ودراساتنا العليا ؛ من أجل تحقيق تعليم أساسى حقيقى أصيل وحيث يشجع على تكامل المعرفة ووحدتها وزيادة الابتكارية والإداع الإنسانى من

خلال احترام فردية الانسان وصيانته من شظايا التربية الضيقة والمنعزلة عن بعضها ، من خلال تطوير الهياكل والوحدات الجامعية إلى نحو جديد متكامل يمكنها من الإسهام بقـدر فعال فى مشكلات العلم والمجتمع والإنتاج .. واحتياجاتهم الحاضرة والمستقبلية .

هذا التكامل المادى تجسد فى احترام فردية الإنسان بإتاحتها الفرصة له ؛ كى **يتعلم كيف يفكر وكيف ينقد وكيف يتحاور ويناقش نقاشاً له قيمته مع الآخرين** . والأهم كيف يتعاون ويشارك فى بيئته وإعداده اعداداً ثقافياً متسعاً ، يضمن له أن يكون قادراً على أن يعيش حياة ذات معنى .. فى عالم علمى وتكنولوجى عالٍ ..

ولعلنا مدعوون الآن ، أكثر من أى وقت مضى إلى مناقشة هذه التجربة الفذة ودراسة إمكانية تطبيقها فى مجتمعنا ، على أن نكون مبصرين عندما ننقلها ، فجامعـة «ويسكانسن جرين باى» لا تدعى حيازتها لسر التقدم والاستحداث الدائم ، بقـدر ما تمثل عملاً جاداً ومتطوراً ، يستهدف المساهمة الحقيقية من جانب الجامـعة فى تناول مشكلات الإنسان والبيئة بمناهـج فعالـة وتنظيمات أكثـر فعاليـة .

وهذا الدور الرائد الذى تقوم به هذه الجامعة فى خدمة مجتمعها وخدمة احتياجات عصرها يواجه كأى تجربة جديدة ، عدداً من الصعوبات ، أكثرها يتعلق بالتحولات والتغييرات فى خصائص الطلاب واتجاهاتهم نحو الدراسة وموضوعاتها التى لا تستهويهم فى بعض الأحيان . وكذلك اختلاف طبيعة الموضوعات الموجودة عن مثيلاتها فى الجامعات التقليدية ؛ مما يشكل صعوبة أمام الطلاب ، الذين يضطرون لترك الجامعة قبل حصولهم على شهادة التخرج .

وكل هذه وغيرها من صعوبات تمثل تحديات ، يجب على المخطط الجامعى العربـى أن يلتفت إليها بدقة عندمـا يفكر بجدية فى الاستفادة من هذه التجربة الرائدة ، التى أخذت عنها عديد من جامعات العالم ، وتركيبة بعض جامعاتنا تتيح إمكانية الاستفادة من هذه التجربة .

٣) التوسع في الأخذ بالجامعات المفتوحة :

وتعد فى نظر كثيرين من أشهر الاصلاحات فى الهياكل التنظيمية للجامعات فى العالم ، وقد بدأت فكرتها منذ خطاب هارولد ويلسون زعيم حزب العمال البريطانى عام ١٩٦٣ ، على أنها لم تتأسس سوى عام ١٩٦٩ وبدأت عملياً بكل طاقتها عام ١٩٧١ ، وتستهدف هذه الجامعة تمكين الكبار (أكثر من ٢١ سنة) من الانتقال بخبراتهم من الواقع إلى رحاب الفكر والتأمل والبحث العلمى . وبالتالى

فهذه الجامعة – بكونها جامعة للتعليم العالى والتأهيل المهنى – تركز على تاحة الفرص أمام الجميع ؛ كى يواصلوا تعليمهم المستمر .

وهى ذات متطلبات مرنة تساعد على تحقيق هذه الأهداف ، فالشهادات الرسمية غير مطلوبة للقبول بالجامعة ولا يشترط سوى أن يكون الطالب أكثر من ٢١ سنة ومقيـم داخل المملكة المتحدة ..... والالتحاق يخضع تماماً للأولوية وأسبقية الطلب .

ويعتمد التدريس فى الجامعة المفتوحة على وسائل الاتصال الحديثة ؛ خاصة الراديو والتليفزيون ، إلى جانب برامج الدراسة بالمراسلة ومن هنا جاءت تسميتها بجامعة الهواء . ويمكن للطالب أن يتلقى محاضراته من خلال المحاضرات التى تبث فى الإذاعة أو التليفزيون ، وله ن يتصل بأساتذته لاستشارتهم ؛ حيث يوجد عدد من المراكز الدراسية المنتشرة فى جميع أنحاء المملكة المتحدة ، يتواجد فيها الاساتذة ، ويتم هذا الاتصال أسبوعياً حيث يرسل الطالب إجاباته إلى الجامعة ، حيث يقوم حاسب الإلكترونى بمراجعتها وتصحيحها . ولا تقتصر هذه الجامعة على منح درجات البكالوريوس لمرحلة ما قبل التخرج ، بل لديها المقدرة على منح درجات علمية عليا كالماجستير والدكتوراه .

والواقع أن خطة الجامعة المفتوحة فى بريطانيا بالنسبة للدراسات العليا على أساس خدمة نوعية من الطلاب ، الذين يرغبون فى التقدم للحصول على درجات علمية فى الدراسات المتقدمة والبحث . وهذان النوعان هما :[٣٨]

١) الطلبة المقيمون .

٢) الطلبة غير المقيمين .

وبالنسبة للطلبة المقيمين فإنهم سيخصصون كل وقتهم للدراسة والبحث فى مقر الجامعة بمدينة كينس ، وأما النوع الثانى فهم أولئك الذين يزاولون عملا يتكسبون منه ، ويقومون بالدراسة فى أوقات فراغهم . وقد اتخذت الجامعة من الإجراءات الخاصة التى تسمح لهم بالحصول على درجاتهم العلمية فى دراسات ، تتعادل مع برامج دراسات الجامعة ؛ أى عن طريق الحصول على عدد من التقديرات فى فرع دراستهم .

تأسيسا على ما سبق .. فتجربة الجامعة المفتوحة جديرة بالنظر والتقييم ؛ خاصة أنها تنال تقديراً محموداً من جانب أغلب مفكرى الجامعة وفلاسفتها ، كما أن الكثير من دول العالم قد أخذت بفكرة هذه الجامعة كاملة ، أو فى بعض عناصرها تحقيقاً لكل المعانى الديمقراطية التى تكمن وراءها .

والغريب أن هناك تجربة محاكاة الجامعة المفتوحة ، والتى بدأتها جامعة عربية مصرية هى (جامعة الإسكندرية) وقد لاقت هذه التجربة نجاحاً منقطع النظير ، وانتشرت الآن فى عدد من الجامعات المصرية . ولعل معاودة النظر فى مزايا ومثالب هذه الجهود لهو أمر مطلوب وبأسرع ما يمكن ؛ فأهمية الجامعة المفتوحة تزداد مع تواضع تكاليفها بالنسبة لإقامة جامعة أو ما أشبه ، كما أنها ضرورية للإسهام فى نشر المعارف الحديثة وتنمية الوعى العلمى بما يسهم فى تلبية قطاعات كبيرة من الجماهير ، حرمت من التعليم ، أو لم تتوافر لها الفرصة لاستكمال حلقاته .

٤) كلية للدراسات العليا على مستوى الجامعة الواحدة :

تتجه معظم مؤسسات الدراسات العليا فى العالم المتقدم ، إلى أن تتجمع فى وحدات مركزية ، تتولى تخطيط برامج هذه الدراسات وتنفيذها ، وذلك ضمن ما يسمى مظلة أو كلية للدراسات العليا ، تمتد على اتساع الجامعة ، تتولى إدارة كل من الآداب والعلوم ، بالإضافة إلى المجالات المهنية .

وكذلك تدلنا نتائج البحث الذى قمنا به لتحليل ودراسة أغلب النماذج والأفكار المحلية والعربية على مستوى الدراسات العليا ضرورة تكامل أجهزة وضع السياسات بطريقة أكثر فعالية من تلك اقائمة الآن فى جامعاتنا العربية ، ودعوتنا لتوفير جهة مركزية يطلق عليها أسم كلية الدراسات العليا كبير وتتولى تخطيط سياسات الدراسات العليا والبحوث بالجامعة الواحدة على الأقل وتنفيذها وقد يأخذ التنفيذ صورة لا مركزية إذا اقتضى الأمر ذلك . ويتيح البديل الأول (مركزية التخطيط والتنفيذ) ، كما نعتقد ، توفير المناخ المناسب لتزاوج متخصصات وتكاملها ، وتجميع المنشآت الجامعية فى حرم جماعى واحد يحتوى على الامكانات المعملية والمكتبية بما يؤدى للتكامل الفعلى والنفسى ، تأهيل الكفاءات ذات التخصصات المتشابكة والمتداخلة ، ويربطها أكثر بمشكلات المجتمع والإنتاج ، كما يتيح للجامعة الاستفادة من مزايا توحيد أعمال الدراسات العليا ، فالكلية سيناط بها القيام بمختلف الأعمال الإدارية ، التى تقوم بها الأقسام والكليات الحالية وفقا لأحدث واكفأ الأساليب الإدارية بما يضمـــن إحداث وفر زمنى ومالى ضخم ؛ مما يعمل على تلافى التكرار فى الإجراءات ، ويسهل التنسيق بين الأقسام والشعب المختلفة للدراسات العليا ، ويسهل عملية المتابعة لتنفيذ الخطط والسياسات المرسومة من مجلس الكلية ، ولا يتوقف الأمر عند ذلك ، بل إنه سوف يوفر المناخ العلمى السليم للإشراف الفعال على طلاب الدراسات العليا ، الذى سوف يتيحه نظام التفرغ للطالب (عام على الأقل) وتفرغ مشرفه ، كما سيلغى الازدواج فى البحوث والأجهزة العلمية ويمنع تشتتها ، ويوحد أسس ونظم القبول والدراسة والتقييم ، وتخفيض أزمتها وتكاليفها ، بالإضافة إلى ذلك فإن إنشاء الكلية بما تمتلكه من إمكانات سيتيح لها القدرة على إعادة تنظيم جماعات البحث بسرعة ، وإنشائها بصورة مؤقتة للتعامل مع مشكلات

محدودة وبرامج معينة ، والقيام بالعمل التجريبى الملح ، خاصة وأنه مع مقدم عام ٢٠٠٠) ستكون ٦٥٪ من مجموع القوى العاملة فى مجتمع مثل الولايات المتحدة فى هيئة منظمات صممت لحل مشكلات (Ad-Hoctacy) معينة مؤقتة على حد تعبير توفلر ، باعتبار أن جغرافية التنظيم فى مجتمع ما بعد الصناعة ستكون جغرافية ديناميكية نشطة دائمة التحرك . وكلما زادت سرعة التغيير فى المجتمع ، قصرت اعمال أشكاله التنظيمية ، وانتقل من البيروقراطية إلى الادهوقراطية .

وفى التحليل النهائى فإننا نعتقد فى إمكانية هذا البديل فى تحقيق أهداف جديدة ، عجزت الصيغة الحالية بالفعل عن تحقيقها بالدرجة المنشودة .

٥) التفكير في الأخذ ببعض الاستحداثات العالمية في الدرجات الجامعية:

اتجهت بعض الجامعات الكبرى ازاء موجة الانتقادات الشديدة الموجهة للدرجات الجامعية وكنتيجة لمشكلة النقص فى أعداد الأساتذة ذوى الكفاية العالية ، نحو عملية تقييم كاملة بمتطلبات الدرجة التقليدية ، ولمحتوى المقرر الدراسى ، فاستحدثت أنماط جديدة ، تتناسب مع فلسفتها الاجتماعية والتعليمية ، وكسعى نحو تأثير هذه الانتقادات على برامجها . وقد ظهرت على مستوى المرحلة الجامعية الأولى درجة جديدة هى بكالوريوس فى العلوم الاداب البيئية (S. E. A.S) ، والتى تمنحها جامعة ويسكونسن جرين باى . وفى نطاق مرحلة الدراسات العليا ؛ فالملاحظ أن معظم هذه الاستحداثات تقريباً تقع فى المنطقة ما بين الماجستير والدكتوراه ، ولذا سميت بالدرجات المتوسطة Intermediate Degrees ، وإلى جانبها ظهرت درجة مكافئة لماجستير هى (M. A. D) .

ومن الدرجات المتوسطة نجد درجتى ماجستير الفلسفة (M. phil) ومرشح الفلسفة (cond.phil) وتساعد هاتان الدرجتان فى اعداد معلم جامعى من طراز جديد إذا تعتبر أن منتهيان ومهما يستغرقان من ثلاث سنوات إلى أربع سنوات بعد التخرج . كذلك هناك درجة ماجستير الاداب لمدرسى الكليات M. A. C. T وهى ليست نهائية بل تؤهل حاملها لمواصلة دراسة الدكتوراه (Ph. D) ، وهذه الدرجة مدتها عامان ، وتستهدف توفير معلمين للمرحلة الجامعية الأولى ، مع إغفال الجانب البحثى ، وهى محاولة تمثل بداية للابتعاد عن المناهج التقليدية للدراسات العليا ، واضعافا دور الجامعات كمراكز للتأمل والبحث .كذلك من بين المستحدثات ، نجد درجة ماجستير الاداب والعلوم البيئية (M. E. A.S)، والتى سبق الحديث عنها .

وهناك كذلك درجة دكتور فى الآداب (D. A) ، والتى جاءت كدرجة «تدريس» بديلة لدرجة «البحث» الاصلية .

ولعل كل هذه الدرجات تمثل خيارات متنوعة نسعى إليها ، وتعتبر أكثر من

طريق لتخليق مدرس الجامعة ، وليس فقط باستحداث درجات علمية جديدة إلى جانب درجات الدكتوراه والماجستير الحالية ، بل إنه فى التحليل النهائى خطوة للابتعاد عن المناهج التقليدية للدراسات العليا ، ومن هنا فإننا نعتقد أن تجديد البرامج الحالية للدرجات العليا مطلب ملح ، وأهم منه ضرورة مدارسة الدرجات الجديدة ، والتى يشكل كل منها مدخلاً فعالا فى تطوير صفات الدراسات العليا .

ولعل هذه الدرجات قد نبعت فى الظاهر كأستجابة لافتراضات المتوافرة بأنه يجب وضع منهجين فى الجامعات إحداهما يؤدى إلى البحث الموجه إلى درجة الدكتوراه فى الفلسفة Ph.D وزلآخر لاولئك الطلاب الذين يرغبون فى التدريس باختصاصات غير أنهم لا يريدون الاستغراق فى البحث ، وقد بينا المعالم الأساسية لدرجات المنهج الأخير فانه نرى ضرورة توجيه الاهتمام إلى مثل هذه الدرجات ، لاسيما أنها أحد الحلول الفعالة ؛ لمواجهة أزمة النقص فى أعداد هيئات التدريس اللازمة فى البلدان العربية .

٦) إفساح المجال لمزيد من الدرجات والدراسات المشتركة في الدراسات العليا :

إزاء حركة تكامل العلوم وتبادلها وتداخلها ، أصبح من الضرورى تخصيب التخصصات المختلفة داخل الجامعة الواحدة عن طريق استحداث برامج تعاونية بين أقسام هذه الجامعة ، وأقسام الدراسات العليا بها .

٧) تفرغ عدد من الاساتذة للتدريس والبحث والإشراف في الدراسات العليا :

فمن مميزات وضع نظام كهذا تحقيق الاستقرار للمشرف والطالب معاً . ويجب أن ترتفع مكافآت الإشراف إلى حد مناسب وألا تزيد مدة التفرغ عن سنتين إلى ثلاث ، يعود بعدها المشرف لممارسة بقية أعبائه الأكاديمية ، على أن يعفى أثناء فترة تفرغه من الكثير من مهامه الادارية المتنوعة وإلى ثبت من الدراسات أنها تحتل أكثر من ٨٠٪ من وقت الأستاذ الجامعى .

٨) تحديد العدد الامثل للرسائل العلمية التي يشرف عليها الاستاذ :

وقد سبق لبعض الجامعات العربية ، ومنها جامعات مصرية إدراكاً منها بأهمية كهذا أن اتخذت قرارا بهذا الصدد ؛ بحيث لا يزيد عدد الرسائل التى يشرف عليها أستاذ واحد عن خمس رسائل ، وأن يوضع فى كل طلب قيد لهذه الرسائل التى يشرف عليها الأستاذ .

وقد آن الأوان لتدارس هذا الموقف المعيب لنظام الإشراف على الرسائل العلمية بالجامعات ، والتى بلغ نصاب الاستاذ فى بعض الجامعات المصرية أكثر من أربعين رسالة دكتوراه !! وننتهى إلى أنه من الأهمية بمكان الالتجاء إلى تحديد العدد الأمثل ، الذى يمكن للمشرف أن يتولاه ، وذلك فى ضوء فهم كامل وعميق للمواضعات (الإمكانات والنظم الزمنية للدرجة العلمية ونظم التفرغ) ، ولطبيعة البحوث داخل الأقسام المختلفة ، وعلى أن يترك أمر تقرير هذا العدد للقسم ومجلس الكلية مثلاً .

٩) ضرورة الاستفادة بجمهور الأساتذة المحالين إلى المعاش والعاملين بالخارج :

ويتسم ذلك بالعمل على تفرغ الأساتذة المحالين إلى المعاش لمدد محددة ضمن هيئة التدريس بالدراسات العليا ، على ألا يشتركوا فى المناصب والأعمال الإدارية ويقومون فيها بقيادة فريق البحث العلمى بالدراسات العليا ، وتوجيه الطلاب والأهم هو ترشيح قيم البحث العلمى ، والتى تدل شواهد كثيرة على اختفاء كثير منها فى السنوات الأخيرة ، فهذا الجيل الذى تحمل على أكتافه عبء تشييد الجامعات كفيل بتحقيق كثير وكثير ، مما يرجوه العالم العربى ، ويرجوه البحث العلمى على أيديهم فى اعداد طلاب الدراسات العليا ، بل وما بعد الدكتوراه على أن يكون هذا وفق سياسة جديدة للأجور تفى والتفرغ التام ومع مكانة هؤلاء الأساتذة .

١٠) ضرورة اعادة النظر في برامج أعداد الطلاب وأساليب معاملتهم :

فكما تكشف لنا من قبل أن التعليم الجامعى لدينا لا ينمى المبادرات الذاتية ، كما يعمل بطريقة ضمنية على إحباط تطلعات الطلاب ، ويتجاهل اهتماماتهم ، ويسوقهم فى عملية تعليمية ، وليست تعليمية الغرض منها تلقين معلومات أكثر منه تدريس على مهارات فكرية وعقلية وعملية ، لذا فيجب أن تستند التربية الجامعية إلى تزكية للمبادرات الذاتية والاستثمرارية ، بدلاً من الإرغام الخارجى . والمنطلقات التى نتصورها أساسية لتجديد برامج الجامعة هى ضرورة التمركز حول الطالب إلى ضرورة معاملة الطلاب كأفراد لا كأشياء ، وتغيير العلاقات بين المشتركين فى العملية التربوية ، لذا فإن النظرة إلى الطلاب على انهم وحدات منفصلة مستقلة ، يجب أن يكون الأسلوب الأمثل فى معاملتهم ، واعطاء العناية الخاصة لكل منهم قدر المستطاع[٣٧] .

١١) ضرورة التحول عن نظام الكليات كوحدات علمية للجامعة إلى نظام الاقسام كوحدات علمية لها :

لم يأت هذا المسار فى الخاتمة لعدم أهميته ، بل لأنه أهم هذه الخيارات ، وأولها من حيث الأولوية فدونه يستحيل تحقيق تغيير حقيقى فى مسارات الجامعات العربية[*] .

لذا فقد أوصت به من قبل الدراسات والبحوث المحلية والأجنبية كصمام أمان . كما أظهرت الدراسات المتعمقة كيف أن أغلب الدول التى سارت على نمط الكليات كوحدة للجامعة ، قد تحولت عن هذا النمط إلى نمط أكثر مرونة يعتبر الأقسام العلمية المتكاملة هى الوحدات الأساسية للجامعة ، وهو النمط الأمريكى ، وقد جاء هذا التحول عن نظام الكليات كأساس للجامعة إلى نظام الأقسام كأساس لها ، لما لهذا النظام من مزايا متعددة ، وقد قمنا بتلخيص أهم ما يتميز به النظامان فى الجدول رقم (١٠)[٣٨] .

(*) ومن الجدير بالذكر أن بعض الجامعات العربية قد أخذت بهذا النظام (نموذج الأقسام) ، كما فى أغلب جامعات مجلس التعاون الخليجى ، إلا أن التجربة كشفت عن أن هذا النموذج سرعان ما يتحول بسرعة إلى النموذج القديم (الكليات) لأسباب كثيرة منها عدم هضم الإدارة العليا للجامعات لمزايا هذا النموذج .

جدول (١٠)

بيان بأهم الفروق بين نمط الكليات كوحدات لجامعة والأقسام كوحدات لها

نمط الكلية كوحدة للجامعة (النمط الألمانى)	نمط القسم كوحدة للجامعة (النمط الأمريكى)
١) يقوم على مفهوم تقليدى للمعرفة، مؤداه أن المعرفة الإنسانية والعلمية موجودة فى وحدة منسقة .	١) يقوم على مفهوم تقدمى للمعرفة ، مؤسس على أن المعرفة لا توجد فى كيانات مغلقة ، أو تكون منيدة بتصـــورات خاصة بتشكيلات الجامعة .
٢) له تنظيم إدارى لا مركزى (رئيس الجامعة) وتنظيم أكاديمى مركزى (رئيس القسم)	٢) تنظيميه الإدارى مركزى وتنظيمه الأكاديمى لا مركزى .
٣) يقوى من سلطة رئيس القسم داخل التنظيم الأكاديمى على حساب أعضاء هيئة التدريس .	٣) يضعف من منطقة رئيس القسم ، فحيث أن المعرفة لا يمكن أن يتمكن منها فرد واحد ، فإن القسم لا يمكن أن يكون قائماً على فرد واحد . فهناك خبراء عديدون يكمل بعضهم البعض .
٤) تقسيم النشاطات الاكاديمية (بحث وتدريس) وفقا للدرجات العلمية أى على أساس نظرى .	٤) تقسيم النشاطات الأكاديمية بين أعضاء القسم طبقاً لاهتماماتهم وقدراتهم ؛ أى على أساس علمى .
٥) يبطئ من الحراك الأكاديمى ، فهى محكومة بنظم بيروقراطية عتيقة لا تسمح لفرد بالمرور من درجـــة إلى اخرى إلا بعد مدة محددة ، كما تتطلب وجود أماكن شاغرة حتى الترقية ، كما تتطلب المرور باختبارات طويلة وكتابة	٥) يزيد من احتمالات الحراك الأكاديمى السريع ، حيث يمكن للأعضاء القيام بالبحوث التى يودونها ، ويختارونها مستقلين عن مناصبهم الأكاديمية ، ويصبح أعضاؤه صغار السن مرتفعى الطموح .

تابع جدول (١٠)

نمط الكلية كوحدة للجامعة (النمط الألمانى)	نمط القسم كوحدة للجامعة (النمط الأمريكى)
مقالات وأوراق . ومن هنا يصبح أعضاؤه مرتفعى السن قليل الطموح .	
٦) لا تتاح له حرية وتنظيم وإدارة ميزانيته وبرامجه وسياساته .	٦) له الحرية فى إدارة وتنظيم ميزانيته وبرامجه وسياساته .
٧) لا يعطى فرصاً كبيرة لزيادة إنتاجية العلماء .	٧) يعطى الأفراد فرصاً وبواعث عظيمة ومتنوعة لكى يكونوا منتجين عملياً .

وفى ضوء المزايا التى يقدمها نظام الأقسام العلمية كوحدات للجامعة يتجه المخططون فى كثير من بلدان العالم إلى الأخذ به . ولعل الدراسات الأمبيريقية ، التى اجريت حول فعالية هذا النظام بالمقارنة بالأبنية التنظيمية الأخرى قد أثبتت أن بناء الجامعة متعددة الاقسام ، ليس فقط هو القائد للبحث العلمى ، بل هو أيضا القائد لبحث أكثر كفاية ..... وأكثر إنتاجية .

على أنه مما هو جدير بالذكر أن هذا لا يعنى بناء الجامعات على أساس تعدد الأقسام هو الشرط الكافى لتأمين نمو المجتمعات العلمية المنتجة ، بل هناك إلى جانب هذا الشرط الضرورى تشكيله من العوامل والقوى التاريخية والثقافية والاقتصادية تؤثر فى هذه الانتاجية ، كما أنها تختلف باختلاف البيئة الاجتماعية والقيم السائدة فيها .

تمويل التعليم العالي

وبخصوص التمويل ، وفى إطار ما سبق وأوضحنا فإنه من المهم الإلتفات إلى النقاط التالية :

- إعادة صياغة الأولويات الوطنية والقومية بشكل يؤدى إلى أن يأخذ التعليم العاليم حقه من الانفاق العام ، أو وقف التراجع فى ميزانياته على الأقل ، بالمقارنة بالقطاعات الأخرى فى المجتمع ، باعتبار التعليم العاليم وما يمثله من علم وتكنولوجيا يمثل الحد القاطع فى المستقبل ، وباعتبار أن رفع يد الحكومة عن تمويل التعليم العالى معنا تسخيره لأهواء السوق وهدم أسسه الديمقراطية والقيمة واستقامته المهنية والوطنية .

- الاستخدام المكثف والمخطط للموارد المتاحة بشكل يسهم فى رفع كفاءة إدارة الموارد المالية المخصصة للإنفاق وتتبع صور الهدر فيها وتقليلها ، بما يعود فى النهاية إلى تحسين الكفاية الداخلية للتعليم العالى العربى .
- فرض ضرائب إضافية على الاستهلاك لصالح التعليم عامة ، والعالى خاصة ، كتلك التى تم فرضها فى كثير من دول العالم ، وخاصة الضرائب على الاستهلاك لسلع استهلاكية مختارة .
- تحريك حماسة الجهود المبادرات الشعبية للمشاركة فى تمويل التعليم العالى ، عن طريق الهبات والمنح والتبرعات . كما يمكن استخدام النظام الضريبى فى توفير حوافز لمن يتبرع للتعليم ، فى نفس الوقت الذى تفرض ضرائب تعليمية إضافية على الأنشطة الترفيهية .
- فتح الباب أمام المؤسسات الإنتاجية والخدمية خاصة الصناعة .
- التوسع فى إنشاء صناديق حكومية وقومية مهمتها الإرتفاع فوق مستوى مجانية التعليم العالى بتقديم خدمات ومنح لغير القادرين اجتماعيا ، وكذلك تقديم مختلف أنواع الحوافز لتشجيع المتفوقين والمبرزين ، إلى جانب تقديم مساعدات مالية للمنتظمين فى الدراسة من أفراد الأسر المحتاجة ، كما يمكن الإستفادة من أموال الزكاة فى تمويل التعليم العالى (كما فى تجربة الكويت) إسهاما فى تحقيق تكافل اجتماعى .
- إزالة العوائق أمام اسهامات رجال الأعمال الوطنيين والعرب فى مجال إنشاء مؤسسات للتعليم العالى تمتلك قدرات ومهارات متميزة وبحيث لا تمس قضية العدالة الاجتماعية وديمقراطية التعليم العالى ، وتتوجه فى نفس الوقت لتلبية الأغراض الأساسية لخطط ومتطلبات التنمية .
- التفكير فى صيغ وأساليب فاعلة جديدة تحقق مزيدا من تجسير الفجوة بين التعليم العالى وبيئاته ، بحيث يمكن الاستفادة القصوى من الموارد ، البشرية والمادية والمالية ، المتاحة داخل هذه البيئات ، وبما يخدمها ويخدم أهداف التنمية فى التحليل النهائى .
- وفى كل هذا يجب أن يتم ضغط التكلفة لا يؤثر على نوعية التعليم العالى وبرامجه ، وأن يراعى التوفيق بين اعتبارى النفقة والنوعية أو الجودة من خلال الحرص على تطوير طرائق التدريس ووسائله والارتفاع بمستوى المناهج الدراسية الجامعية وتجديدها واستعمال تكنولوجيا المعلومات الحديثة .
- عدم الانقياد كلية وراء ادعاءات المؤسسات المالية بخصوص استرداد التكلفة

بصورها المختلفة ، وبخاصة رسوم الطلبة أو ما يعرف بنموذج الطالب المستعير (The Student Borrowing Model) فإن متراتباته لا تتوقف عند حد الخلافات حول نسبة التكاليف الإجمالية التى يجب أن تؤخذ من الطالب ، والأهداف التى على أساسها تقدم القروض والمنح ، ومدى أهلية الطالب لهذه القروض والمنح ، وشروط الاقتراض ، وشروط إعادة الدفع .. بل رنها قد تتسبب فى حدوث انقلاب فى السياسات الاجتماعية ، خاصة فى الدول العربية الفقيرة وما أكثرها . لذا يجب الحرص الزائد عند التعامل مع تلك التوصيات ومراعاة البعد الاجتماعى عند إتخاذ قرارات حاسمة بشأنها .

الخلاصة :

وبعد هذا كله لابد أن نقف لنؤكد أنه يجب على إدارة الجامعات العربية مع مستهل القرن الحادى والعشرين أن تتخذ لها **«رؤية استراتيجية»** تعنى فى تحليلها النهائى ، تيسير فحص ومناقشة وتحليل البيئة المتغيرة ، بمخاطرها التى تمثل تهديدا محتملا لمؤسسات التعليم الجامعى العالى ينبغى تجنبه ، وفرصها الممكنة والمرغوبة التى ينبغى استثمارها . وهذه الرؤية يمكن أن تساعد متخذى القرارات الأكاديمية فى إيداع الوسائل والأدوات لطرح المحتملات والممكنات والمفضلات ، وتضعهم أمام الامكانات والقوى والموارد الحقيقية لموسساتهم الجامعية والعالية ، بشكل ييسر فرص التكيف مع متطلبات البيئة المتغيرة والموازنة بين البدائل والخيارات المتاحة . وبالتالى تتحدد بدقة الغايات وتعبأ بفاعلية الموارد وتجدد ، فتتجدد الثقة فى مستقبل جامعاتنا ومؤسساتنا العالية العربية .

إذن فمؤسساتنا الجامعية والعالية ليست فى حاجة إلى حزم جديدة من البرامج والمقررات ، بقدر ما تحتاج إلى رؤى جديدة وروح جديدة وإلى استعادة الثقة (Confidence Recovered) فنادرا ما نتذكر أننا بحاجة إلى شئ جديد ومختلف ، إلا عندما تواجهنا أزمات أو كوارث فتساعدنا على حل هذه الإشكالية . لذا فإن مستقبل تعليمنا العالى يعتمد تماما على كيف نستطيع أن ندمج الرؤى والصيغ الجديدة فى جامعاتنا . فالجامعات والمعاهد يجب أن تبدأ بأسلوب مستمر ومتواصل مع المستقبل أكثر من الماضى . وهذا هو الدرس الرئيسى الذى يجب أن نكون قد تعلمناه من مأزق النموذج الأساسى القديم ، والذى تلتزم بمقتضاه الجامعة ومؤسساتنا للتعليم العالى بتجسير العلاقة بينها وبين مجتمعها وبيئاتها وأن تستجيب للتحولات من حولها (بيئاتها الخارجية) ومن داخلها (ثقافتها وبناءها ونظامها الداخلى) .

obeikandl.com

الهـــوامـش والمراجع

1) H. R. Iaguzzi, "A Frame work for Planning A system of Post Graduate Courses". ***Higher Education,*** vol., 7 No. 4, 1978, p. 457.

2) Harvin Adelson, "The Technology of Forecasting and the Forecasting of Technology im C. S. Wallia (ed.) ***Toward Century 21 : Technology Society, and Human Values,*** (N.Y. Basic Books, Inc., Publishers, second printing. 1970) p. 116

٣) يمكن مراجعة بعضاً من هذه التقديرات وفقاً لإفتراضات متنوعة فى:

- انطوان زحلان : إحتياجات الوطن العربى المستقبلية من القوى البشرية ، (عمان : منتدى الفكر العربى ، ١٩٩٠ ص (٣٠) وما بعدها .
- التقرير الإقتصادى العربى الموحد ، ١٩٩٦ ، ص ص (٢١ - ٢٢ ، ٢٣٧ - ٢٤٠) .
- حوليات اليونسكو الإحصائية لأعوام متعددة .
- جواد العنانى : التعليم والتدريب وسوق العمل فى الدولة العربية ، فى : اليونسكو : ندوة التعليم والتدريب وسوق العمل : القاهرة : ٢٣ - ٢٥ يناير ١٩٩٠ ، ص (٣٩) وما بعدها .
- جواد العنانى : المستقبلات البديلة لإقتصاديات التعليم فى الوطن العربى ، فى منتدى الفكرى العربى ؛ الاجتماع السنوى السابع للهيئة العامة للمنتدى : مستقبل التعليم فى الوطن العربى ، عمّان ١٢ - ١٩٩٠/٥/١٤ .
- المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم : رؤية مستقبلية للتعليم فى الوطن العربى ، طرابلس ٥ - ٦ ديسمبر ١٩٩٨ .
- محمد أحمد الغنام : مستقبل التربية فى البلدان العربية ، التربية الجديدة ، السنة الأولى ، العدد الثانى ، ابريل ١٩٧٤ ، ص (١٦) .
- اليونسكو (بالتعاون مع أليكسو واسيسلو) : تطوير التربية فى الدول العربية : إحصاءات واسقاطات ؛ فى المؤتمر الخامس لوزراء التربية والوزراء المسئولين عن التخطيط الاقتصادى فى الدول العربية : القاهرة : ١١ - ١٤ يونيو / حزيران ، ١٩٩٤ ، ص ص (٧ ، ١١) .

٤) للمزيد .

- جواد العنانى : أقتصاديات التعليم : الاعداد والتكاليف ، مرجع سابق ، ص ص (١٢٠ - ١٢٢) .

- اليونسكو : الكتاب الإحصائى السنوى ، ١٩٩٨ .

5) See : Drack de Solla Price Little Sciece, Big Science, New York, Columbia University, 1961)

6) See : Daniel Bell. ***The Comiang of Post-Industrial society, A Venture in Social Forescasting.*** (N. Y. Basic Book, Inc., Publishers, 2ed., 1976).

7) Ibid, P. 14.

٨) أنظـر : أولى انجبرج ، من الذى سيقود الطريق إلى «مجتمع الأعلام» ؟ ترجمة عمر مكاوى ، **مجلة العلم والمجتمع** العدد (٣٣) السنة التاسعة ديسمبر ١٩٧٨م - فبراير ١٩٧٩م ص (١٢٥ - ١٢٦) .

- ضياء الدين زاهر : كيف تفكر النخبة العربية فى تعليم المستقبل ، (عمان : منتدى الفكر العربى ، ١٩٩٠) ص ص (٣٥ - ٣٧) .

٩) يفيد فى بيان التحولات الجديد فى مفهوم التنمية الرجوع المراجع والمصادر التالية :

- اسماعيل صبرى عبد الله : اية تنمية ؟ وجهة نظر من العالم الثالث - **مجلة التنمية والتقدم الاجتماعى والاقتصادى** ، القاهرة السنة الخامسة ، العدد (١٤) ، يناير - مارس ١٩٨١ - ص (٧ - ١٤) .

- برنامج الأمم المتحدة الإنمائى ، تقارير التنمية البشرية للأعوام ١٩٩٠ إلى ١٩٩٩.

- حامد عمار : التنمية البشرية فى الوطن العربى : المفاهيم والمؤشرات والأوضاع (القاهرة : دار سينا للنشر ، ١٩٩٣) .

١٠) ضياء الدين زاهر : تصميم وتخطيط مشروع كلية للدراسات العليا باستخدام أسلوب برت والحاسب الإلكترونى ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية التربية / جامعة عين شمس ، ص (١) .

١١) للمزيد حول هذه الأساليب الجديدة وعلاقاتها بالجامعة والتعليم العالى ككل - راجع على وجه الخصوص :

Joseph J. Kocklmans (ed). ***Interdisciplinarity and Higher Education,*** (Penn., The Pennsylvania state University Press, 1979).

- ضياء الدين زاهر : العلوم البيّنية منهجية القرن الحادى والعشرين، مجلة علوم وتكنولوچيا، السنة السادسة ، أغسطس/سبتمبر ١٩٩٨ ، ص ص (٢٨-٣٣) .

obeikandl.com

12) See : John S. Brubacher, ***On the Philosophy of Higher Education.*** (San Fancisco, Jossey - Bass Publishers, second Printing, 1978) P : 12.

- Kenneth Ashworth; Scholars and Statesmen : Higher Education and Government Policy, (Son Francisco; Jossey-Bass Inc. Publishers, 1972)

– ضياء الدين زاهر : الجامعة والسلطة : مدخل للوظيفة النقدية للجامعة ، بحث مقدم لمؤتمر التعليم والديمقراطية ، المنعقد فى مبنى مؤسسة الأهرام بالقاهرة فى الفترة من ٣ – ٥ أبريل ١٩٨٤م . ص (٤–٧) .

١٣) لمزيد من المناقشة المتعمقة حول هذه الأولويات بالنسبة للاستاذ الجامعى ولجامعته ، يمكن مراجعة بحثنا :

الباحث : تخطيط النشاط العلمى للأستاذ الجامعى (بالتطبيق على مجال الفيزيقا) . بحث مقدم للمؤتمر العربى لتطوير تعليم الفيزيقا بالجامعات – مرجع سابق ص (١٠٤ – ١٠٨) .

١٤) ضياء الدين زاهر : تصميم وتخطيط مشروع كلية الدراسات العليا – بجامعة عين شمس – مرجع سابق ، ص ص (١٣٤ – ١٣٥) .

١٥) كشفت الدراسات عن ظهور نماذج كثيرة من هذا العوامل المعادية للروح السمحة للعلم والعلماء بين صفوف هيئات التدريس فى الجامعات ، أنظر :

– فؤاد زكريا : الوجه القبيح للجامعة ، القاهرة ، مجلة روزا اليوسف ، السنة الخمسون العدد (٢٤٦٣) ، ٢٥ أغسطس ١٩٧٥ ، ص ص ١٨ – ٢٢ – ٦٥ .

١٦) أنظر على سبيل المثال .

Fredrick L. Redafer, "Faculty is Dead". ***The Educational Forum,*** vol. XXXIII, No., 1, November 1968, p. 19.

١٧) تنويعات حول هذه الاتجاهات لدى الشباب العربى ، راجع :

– هشام شرابى : مقدمات لدراسة المجتمع العربى (بيروت ، الاهلية للنشر والتوزيع ط ٢ ، ١٩٧٧) .

– عماد الدين سلطان ، احتياجات طلاب الجامعات (القاهرة ، المركز القومى للبحوث الجنائية والاجتماعية ، ١٩٨١) .

- عبد الله عبد الدايم : الثورة التكنولوجية فى التربية (بيروت دار العلم للملايين ١٩٧٤) وبخاصة الفصل الخاص بأزمة الشباب العربى ، ص (٥٢ - ٧١) .

١٨) إدغار فور ، فلسفة الإصلاح الجامعى ، ترجمة هشام دياب ، دمشق ، جامعة دمشق ١٩٧٣ ، ص (٣١) .

19) Mervin B. Freedman, "New Concept in Higher Education : Experimental Colleges", In C.S. Walloa (ed), op. cit., p. 275.

٢٠) كشفت دراسات عديدة عن هذه العلاقة ، منها :

- Frederick S. Lane "Graduate Student Versus Graduate School "Improving College and University Teaching Organ, vol. XXIII No. 4 Autumn 1975.

- David Riesman. Thoughts on the Graduate Experience, change vol, No. 3, (April, 1976) .

- ضياء الدين زاهر : طلاب الدراسات العليا الفيزيقية ومشرفوهم : إطار للتأمل - بحث مقدم للمؤتمر العربى لتطوير تعليم الفيزيقا بالجامعات ، المنعقد بالقاهرة ، فى ١٨ - ٢٢ ديسمبر ١٩٨٢ ، ص ص (١٣٢ - ١٤٧) .

٢١) من القسمات الرئيسية المشتركة لمعظم مكتباتنا العلمية والجامعية ، مع قلتها الافتقار إلى المراجع والدوريات الحديثة وعدم وجود العدد الكافى من أمناء المكتبات ، والافتقار إلى التقنيات الفنية الحديثة ؛ لطبع وتصوير نشر البحوث والدراسات المختلفة . وإذا أضفنا إلى ذلك الانتفاع المتزايد فى أثمان الكتب والمراجع الجامعية ، لتبين لنا حجم الواقع على طالب الجامعة ، ومدى ما يعانيه من تضحيات .

22) Alvin Toffler, "Toffler: Learning to live with future shock "in Richard W. Hostrop (ed.) Foundations of Futurology in Euturology in Education, (Illinois, ETC Publications, 1973) p. 5.

23) Phillpe E. Hammond, et al, "Teaching Versus Research : Sources of Misperceptions, The Journal of Higher Eduction (Chio, Vol XI, No. 9, December, 1969, p. 682.

24) See : Ronald Barnetl; Linking Teaching and Research, Journal of Higher Edhcation, Vol. 63, No. 6, 1992.

obeikandl.com

- Paul Ramsden and Ingrid Moses' Associations bettew research and teaching in Australian higher education, ***Higher Education***, Vol. 23, No. 3, 1992.

٢٥) عبد الحميد بهجت فايد : دراسة ميدانية حول مشكلات علاقات العمل داخل جامعة أسيوط (حالة إقليمية) مجلة اتحاد الجامعات العربية القاهرة ، العدد الحادى عشر مارس ١٩٧٧ .

٢٦) ضياء الدين زاهر : دراسة تقويمية للدراسات العليا : فى العلوم الطبيعية ، مرجع سابق ، ص (١٢٥) .

27) Mervin B. freedman, op. cit., p. 314.

28) World Bank, The Lessons of Experience, 1994.

29) UNESCO, Policy Paper for change and Development In Higher Education, (Paris, UNESCO, 1995).

٢٩) استقيت معظم مادة هذا الجزء من :

– ضياء الدين زاهر : دراسة تقويمية للكفاية الداخلية للدراسات العليا ، مرجع سابق .

– الباحث : تصميم وتخطيط مشروع كلية للدراسات العليا ، مرجع سابق .

٣٠) يلاحظ أن هذا الانخفاض مؤشر للهدر الظاهرى ، يدخل الطلاب المسجلين للدراسات العليا والذين لم يستخدموا الأجهزة والأدوات العلمية ، ولم يشغلوا وقت أساتذتهم فى باب الفقد ، كما أنه لا يفرق بين الطالب الذى يفشل علميا فى مواصلة دراساته العليا ، كما أن المتوسط الناتج غير دقيق ، وقد يكون أقل فى الواقع من المستوى الحقيقى له ؛ حيث إن سنة الأساس يكون فيها الطلاب مقيدين من أعوام سابقة ، ولا يمثلون هذه السنة وحدها .

٣١) استقيت محتويات هذا الجدول من عدة جداول إحصائية من المجلس الأعلى للجامعات المصرية ، ثم تمت معالجتها من جديد على النحو الموضح .

٣٢) الفين توفلر : صدمة المستقبل أو المتغيرات فى عالم الغد ، ترجمة محمد على ناصف ، (القاهرة : دار نهضة مصر ، ١٩٧٤) ص (٤٩٢) .

٣٣) للمزيد حول هذه التنظيمات وأنواعها ، يمكن مراجعة :

- Stanley F. Salwak & William Deminoff, "Interinstitutional - Co- operation, "in Knowles, A. S. (ed). Handbook of Col-

lege and University Adminstration. Academic, (N. Y. Mc Graw-Hill book Company, 1976), p. (2-135) - (2-140).

٣٤) مـن أهم صور الصيغ التعاونية بين الجامعات نموذج الجامعات المتعددة الجنسية ، والتى تتخطى فى تشكيلها الحدود القومية . ومن هذه الجامعات مركز «دوبروفنسك» بين الجامعات (Tuc) فى يوغسلافيا السابقة ، حيث بلغ عدد أعضائه عام ١٩٧٧ ثلاثا وثمانين جامعة ومنظمة جامعية فى أجزاء مختلفة من العالم . وهناك أيضا تعاون دولى بين معهد بلسر مريل فى جامعة يتشجن وجامعة فلورنسا بإيطاليا ، وجامعة بوتيرس فى فرنسا ، ومن صيغ التعاون المحلى والإقليمى اتحاد جامعات ولايات وسط الولايات المتحدة ، ويتكون هذا الاتحاد من تسع جامعات كبرى ، منتشرة فى ست ولايات ، ويقدم هذا الاتحاد برامج فى مجالات تبادل البحاث العلميين ، وبخاصة فى المجالات المهنية ، وتقدم فرصاً للإقامة فى الولايات المتحدة ، وتبتدع برامج غير عادية وتشارك جامعة أسيوط المصرية فى البرامج الهندسية لهذا الاتحاد ومثل هذا التعاون تعتمد عليه معظم جامعات العالم فى زيادة فعاليتها وتنشيط مجالات ودراستها ، ولم تمنع شهرة جامعة ما من الارتباط فى صبغة تعاون مع جامعات أخرى أقل مكانة وكفاءة .

للمزيد يمكن الرجوع للمرجع السابقة أما بالنسبة لتشكيل ووظائف الجامعات متعددة الجنسيات ، فيراجع :

- جوهان جالتنج : الجامعات متعددة الجنسية تشكيلها ووظيفتها ، ترجمة إبراهيم البرلسى ، القاهرة ، مجلة مستقبل التربية ، العدد الرابع لسنة ١٩٨٠ ، ص (٢-٩) .

35) See: Arthur W. Chickering et al., Developing the College Currical um: A Handbook for faculty & Adminstrators, washington, D.S. Council for th Advancement of Small College, 1977, pp. 90-92 & (183 - 188) .

- E. W. Weidner and R. H. Maier; Creation and Encouraging An Innovation Acadiemic Environment In Higher Education, ***Higher Educotion,*** Vol. 4, No.1, feb. 1975).

- E. W. Weidner; Problem-Based Departments at the University of wisconsin Green Bay, In: E. Mchenry (ed.); Academic Departments: Problams, Variations and Alternatives, (San francisco: Jossey-Bass, Inc., 1977) .

٣٦) وزارة التعليم العالى . الجامعة المفتوحة – القاهرة ، تقرير مقدم للمجلس الأعلى للجامعات ، د.ت ص (٤٥) .

37) Honold Taylor, "The Student Revolution" in Stephenc. Margaritis, In Search of a Future for Education : Readings in Foundations, (Chio, Charles E. Marrill Publishing Company, 1973) p. 144.

38) Productivity and Organisation "Higher Education, Vol, 3. August, 1974, p. 296.

obeikandl.com